

Distr.: General
5 April 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٧
٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير السنوي لمديرة البرنامج

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦

موجز

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦ تسعة تقارير تضمنت ٦٨ توصية (حتى وقت إعداد هذا التقرير). ومن أصل هذه التقارير تضمّن سبعة منها ٤١ توصية موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن بين هذه التوصيات، توجد ١٤ توصية موجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة القائمة على إدارة البرنامج الإنمائي. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة ٢٥ رسالة موجهة لإدارات منظمات بعينها تتعلق باستعراض مدى قبول توصيات الوحدة. ومن بين تلك الرسائل، توجد رسالة واحدة موجهة إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واتساقاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي أعيد التأكيد عليه في القرار ٢٤٦/٦٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يقدم هذا التقرير ملخصاً لردود الإدارة على التوصيات ويوجه الانتباه إلى التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن هذا التقرير آخر المستجدات فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الصادرة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤. ووفقاً لرغبات المجلس التنفيذي واتساقاً مع التشديد الذي توليه منظومة الأمم المتحدة لضمان التبسيط والاتساق، أعد هذا التقرير باستخدام صيغة موضوعية بالمشاركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علماً بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات الأربع عشرة الموجهة من وحدة التفتيش المشتركة إلى المجلس التنفيذي كي ينظر فيها (انظر المرفق الثاني، المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي).



أولاً - استعراض عام لتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٦

١ - يقدم هذا التقرير موجزا لردود إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ٤١ توصية أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة تتعلق بتحديث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من أصل ٦٨ توصية اشتملت عليها تقارير الوحدة الصادرة في عام ٢٠١٦)، فضلاً عن حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤. ويوجه التقرير الانتباه إلى التوصيات التي أصدرتها الوحدة في عام ٢٠١٦ لكي ينظر فيها مجلس إدارة البرنامج الإنمائي، وإلى الردود المقترحة من الإدارة عليها (انظر المرفق الثاني، المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي). ويقدم هذا التقرير موجزا لردود إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرسالة التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى إدارة البرنامج الإنمائي بشأن استعراض مدى قبوله لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذه لها. وتتاح قائمة كاملة بتقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة، وتفاصيل التوصيات الصادرة عنها، بما في ذلك المعلومات الأساسية عن ولاية الوحدة وأعمالها، على الرابط التالي: <https://www.unjiu.org/en/reports-notes/Pages/Reports-and-Notes.aspx>.

٢ - وصدرت في عام ٢٠١٦ سبعة تقارير (حتى وقت إعداد هذا التقرير) تضمنت ٤١ توصية ذات صلة مباشرة بالبرنامج الإنمائي. وهذه التقارير معنونة على النحو التالي: (أ) التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/2)؛ و (ب) منع الغش واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/4)؛ و (ج) تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (JIU/REP/2016/5)؛ و (د) تقييم استعراض توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر (JIU/REP/2016/6)؛ و (هـ) استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية (JIU/REP/2016/7)؛ و (و) حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/8)؛ و (ز) السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/9)؛ و (ح) استعراض مدى قبول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذه لها (JIU/ML/2016/10).

ثانياً - ملخص التقارير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦ واستعراضها

٣ - ترد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة. ويتضمن المرفق الأول موجزا إحصائيا للتقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦، بينما يتضمن المرفق الثاني ردود الإدارة المقترحة على التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي بوصفه الهيئة القائمة على إدارة البرنامج الإنمائي (المرفق الأول والمرفق الثاني كلاهما متاحان على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي).

ألف - التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/2)

٤ - يقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" استعراضاً شاملاً على نطاق المنظومة لعملية التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويعرب البرنامج الإنمائي عن ترحيبه بالتقرير الذي يهدف إلى: (أ) متابعة وتقييم التقدم المحرز في وضع إطار لإعداد استراتيجية للتخطيط لتعاقب الموظفين وتنفيذ السياسات ذات الصلة؛ و (ب) تحديد التحديات التي تواجه التخطيط لتعاقب الموظفين واقتراح الحلول؛ و (ج) الوقوف على الممارسات الفضلى/ الممارسات الجيدة ونشرها؛ و (د) اقتراح معايير للتخطيط لتعاقب الموظفين.

٥ - ويقترح التقرير خمسة معايير للتخطيط لتعاقب الموظفين استناداً إلى الممارسات الرائدة في القطاعين الخاص والعام التي يمكن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلالها تحقيق ما يلي:

(أ) تطبيق التخطيط الرسمي لتعاقب الموظفين مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المنظمة، ومراعاة مهمتها وولايتها وطبيعة عملها؛

(ب) اعتماد نهج كلي تُدمجُ بمقتضاه ما تقوم به من تخطيط رسمي لتعاقب الموظفين وإدارته في أنشطتها العامة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية؛

(ج) استخدام أفضل الوسائل المتاحة لها لتحديد ما لديها حالياً من أدوار ووظائف حيوية، والكفاءات المطلوبة للاضطلاع بتلك الأدوار والوظائف، والتخطيط لتنقيحها/توصيفها بوسائل أكثر تطوراً في المستقبل، مع طلب التمويل المناسب لذلك؛

(د) استخدام أفضل الوسائل المتاحة لها لاستعراض المواهب الحالية لديها لتحديد الموظفين الذين يمكن النظر في توليهم الأدوار والوظائف الرئيسية ويمكنهم الاضطلاع بها على الفور أو بعد فترة وجيزة من الإعداد الإضافي؛

(هـ) الإخطار على نحو يتسم بالشفافية بمقتضيات تنمية قدرات الموظفين والمسار الوظيفي اللازمة للموظفين الذين سُنظر في إمكان ترشيحهم ليخلفوا على الأدوار والوظائف ذات الأهمية الحيوية؛ وتوفّر المنظمة للموظفين الذين يجري تحديدهم بوصفهم المواهب التي يمكن قيامها بذلك فرص التعلم والتطور الوظيفي التي تُمكنهم من الاضطلاع بمسؤوليات تلك الأدوار والوظائف.

٦ - تتصل جميع التوصيات الأربع الصادرة عن الوحدة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوصيات ٢ و ٣ و ٤ موجهة إلى مديرة البرنامج، في حين أن التوصية ١ موجهة إلى المجلس التنفيذي كي ينظر فيها.

٧ - وبخصوص التوصية ٢، الصادرة في عام ٢٠١٦، أعد البرنامج الإنمائي عدة وثائق إدارية تتناول استراتيجيات التخطيط لتعاقب الموظفين، ومن المزمع تقديم المزيد من الوثائق في عام ٢٠١٧ لاستعراضها والموافقة عليها من قبل المجلس التنفيذي. وهذه الوثائق الإدارية معنية بالاستقدام والاختيار، والتعلم والتطور الوظيفي، وإدارة الأداء، والتنقل، وإعادة الانتداب. والوثائق الإدارية المتعلقة باختيار موظفي البرنامج الإنمائي وتدريبهم وأدائهم وتنسيبهم تساهم مجتمعة في تناول مسألة التخطيط لتعاقب الموظفين، مع اتباع نهج أكثر تكاملاً يُبرز أداء الموظفين بموجبه الفجوات والمهارات، مما يحفز بدوره التعلم والتطور الوظيفي، ومن ثم يبحث على التطور الوظيفي وتعاقب الموظفين. وإضافةً إلى ذلك، فقد كفل البرنامج الإنمائي بقاء سياسات المنظمة متسقة مع المنظمات الأخرى في النظام الموحد للأمم المتحدة. ويقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٢، ويؤكد أنها قيد الإنجاز.

٨ - وبخصوص التوصية ٣، يعمل البرنامج الإنمائي بالفعل على تنفيذ المعايير الخمسة الواردة في التقرير في تخطيطه لتعاقب الموظفين، كما يلي:

المعيار ١: طُبّق التخطيط الرسمي لتعاقب الموظفين في وظائف المسار الوظيفي القيادية في كل من المقر والميدان. وثمة رصد روتيني لعمليات إعادة الانتداب المقررة القائمة على حالة الموظفين الذين أوشكت فترة خدمتهم على الانتهاء أو انتهت فعلاً. ويستخدم المكتب المركزي للبرنامج ومكاتبه الإقليمية توقّعات الطلب السنوية للتخطيط لتعاقب الموظفين بصورة مسبقة. وتجري العملية بصورة رسمية وروتينية وقد شاركت الإدارة العليا فيها في السنوات العديدة الماضية، في مرحلتي الإشراف والتنفيذ.

المعيار ٢: يتحقق التخطيط لتعاقب الموظفين بصورة كلية، نظراً لتأثره بحفز الموظفين وتنمية قدراتهم وتحقيق النتائج وكذلك المكافأة على حسن الأداء. وفي الواقع، فإن عملية تعاقب الموظفين في البرنامج الإنمائي تجري في إطار إدارة الموارد البشرية الأوسع نطاقاً على مستوى المنظمة.

المعيار ٣: كما هو الحال في المنظمات الأخرى في النظام الموحد للأمم المتحدة، يعين البرنامج الإنمائي فريقاً متخصصاً للإشراف على تقييم الوظائف وإعادة تصنيفها. ووظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آخذة في التغير من أجل التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمنظمة من حيث النطاق والمساءلة ومركزها في المنظمة العالمية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستكمال إطار الكفاءات لديه وتحديث توصيف الوظائف في معظم إعلانات الوظائف الدولية لكي تعبر عن الكفاءات المستكملة.

المعيار ٤: تستعرض المنظمة أداء الموظفين بصفة مستمرة وقد أعدت تعقيبات موضوعية وجماعية بشأن كيفية تحديد المواهب. ويستخدم البرنامج الإنمائي عدة سبل لتقييم الموظفين من حيث إمكاناتهم وأدائهم. وتعبّر المكاتب عن تقديرها للمواهب القوية والناشئة بترشيح الموظفين للاستفادة من مبادرات التعلم الرئيسية والتقييمات المؤسسية والانتداب المطول.

المعيار ٥: تم تفويض مسألة مقتضيات تنمية قدرات الموظفين والمسار الوظيفي إلى المديرين التنفيذيين والمشرفين المباشرين، بما في ذلك المديرون ذوو المسؤولية المتداخلة، بهدف تقديم تعليقات مباشرة وصادقة للموظفين بشأن المتطلبات المتعلقة بتنمية قدراتهم وبشأن خياراتهم الوظيفية. ويجري رصد العملية على المستوى المؤسسي لضمان الشفافية والاتساق بحيث يكمل جميع المشرفين مناقشاتهم المتعلقة بالأداء السنوي لموظفيهم ويستعرضوا خطط تطوّرهم الوظيفي.

٩ - وقد شارك البرنامج الإنمائي مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجموعات شبكة الموارد البشرية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، في مناقشة التحديات والفرص المتعلقة بتعاقب الموظفين. وأنجز البرنامج الإنمائي استبيانات ودراسات استقصائية، وقدم بيانات تاريخية عن تعاقب الموظفين. ويسرّ البرنامج الإنمائي أن يواصل أداء دور نشط قائم على المشاركة في هذه المحافل. وتقوم أدوات الإبلاغ لدى البرنامج الإنمائي، من قبيل سجلات الأداء ولوحات المتابعة، بتتبع البيانات المتعلقة باختيار الموظفين وتعاقبهم بحيث يمكن للبرنامج الإنمائي تقديم تقارير عن الفعالية إلى مجالس إدارته.

١٠ - وبخصوص التوصية ٤، فإن البرنامج الإنمائي يدعم الطابع المؤسسي لعملية التخطيط لتعاقب الموظفين وهو حريص على عرض أفضل الممارسات التي اتبعتها وعلى التعلم من خبرات مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. ويتطلع البرنامج الإنمائي للمناقشات المتعلقة بتخطيط تعاقب الموظفين في إطار شبكة الموارد البشرية. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٤ ويؤكد أنها قيد الإنجاز.

باء - منع الغش واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/4)

١١ - يبحث تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "منع الغش واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" منع الغش واكتشافه والتصدي له في المنظومة على الصعيدين المفاهيمي والتشغيلي، ويدعو إلى اعتماد إطار لمكافحة الغش يتسنى من خلاله توفير التوجيه بشأن سبل ضبط حالات الغش. ويستند التقرير إلى العمل الهام الذي قامت به هيئات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، ولا سيما مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة، وغيرها من هيئات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية.

١٢ - وتتعلق ١٥ توصية من أصل التوصيات الـ ١٦ الصادرة بالبرنامج الإنمائي. والتوصيات ذوات الأرقام ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ موجهة إلى مديرية البرنامج، أما التوصية ١٦ فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي كي ينظر فيها.

١٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، استكمل البرنامج الإنمائي سياسته لمكافحة الغش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بحيث صارت تشمل الممارسات الرائدة في القطاعين العام والخاص. وقد اقترنت السياسة المستكملة بموافقة وتأييد الفريق التنفيذي للبرنامج الإنمائي الذي ترأسه مديرية البرنامج. وتم أيضاً إطلاع المجلس التنفيذي على السياسة، لأغراض العلم، واتيحت أيضاً لشركاء البرنامج الإنمائي والبائعين والموظفين وعامة الجمهور، تمشياً مع معايير الشفافية للبرنامج الإنمائي (سياسة البرنامج الإنمائي لمكافحة الغش وغيره من الممارسات الفاسدة، المعروفة عموماً بسياسة البرنامج الإنمائي لمكافحة الغش). وسيتواصل استعراض السياسة وتحديثها دورياً. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٢ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

١٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣، فقد عين البرنامج الإنمائي قيماً مكلفاً بتنفيذ سياسة مكافحة الغش. ويتولى مكتب إدارة الموارد المالية، ومكتب الخدمات الإدارية، من خلال كبير الموظفين الماليين، المسؤولية المؤسسية العامة عن تنفيذ سياسة مكافحة الغش، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل لها.

١٥ - وتمشياً مع أفضل الممارسات التي تقع بموجبها على عاتق الجميع مسؤولية منع الغش، فإن نهج البرنامج الإنمائي لمنع الغش لا يُكلف كياناً واحداً بمفرده بمسؤولية التنفيذ. وبدلاً من ذلك، فلكل وحدة دور يتسق مع مسؤولياتها الوظيفية في العمل على تنفيذ سياسة مكافحة الغش، بما في ذلك الحفاظ على بيئة مراقبة ملائمة ومنع الغش واكتشافه والإبلاغ عنه. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٣ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

١٦ - وفيما يتعلق بالتوصية ٤، فإن لدى البرنامج الإنمائي عددا من الدورات التدريبية الإلزامية على الإنترنت التي تشمل الغش، وهي: منع التحرش وإساءة استعمال السلطة؛ والتدريب في مجال الأخلاقيات؛ والإطار القانوني للبرنامج الإنمائي. وفي عام ٢٠١٦، جرى تحديث دورة التدريب في مجال الأخلاقيات. وتُبين الزيادة المطردة في عدد الأفراد الذين يلتمسون المشورة والتوجيه من مكتب الأخلاقيات والزيادة في الشواغل التي يتم الإبلاغ عنها إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، سنة بعد سنة، الأثر الذي يحققه التدريب في زيادة الوعي.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إحاطات وتقارير منتظمة عن الدروس المستفادة من التحقيقات إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ووحدات العمل الأخرى. وهذه الإحاطات والتقارير مصممة لتوفير معلومات قيمة عن المخاطر التي يواجهها البرنامج الإنمائي، والكيفية التي تتغير بها تلك المخاطر والتدابير التي يمكن وضعها للحد منها في المستقبل، وتقديم التدريب على مكافحة الغش إلى مديري البرنامج الإنمائي والموظفين الآخرين العاملين فيه عندما تطلب ذلك وحدة العمل ذات الصلة. وخطوة عمل إطار إدارة مخاطر الغش لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر أدناه) تتوخى تصميم تدريبات إضافية بشأن مخاطر الغش وبدء تنفيذها في عام ٢٠١٧. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٤ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

١٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، فإن البرنامج الإنمائي لديه سياسة متكاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة، وفي إطارها يشكل تقييم مخاطر الغش جزءاً لا يتجزأ منها. ومن المتوقع أن تقوم الوحدات بتحديد وإبراز المخاطر المحتملة (الخارجية والداخلية على السواء) في عمليات التخطيط التي تقوم بها. والمسؤولون المعنيون بالمخاطر مسؤولون عن ضمان أن يتم تحديد المخاطر - بما في ذلك الغش - وتقييمها وأن يتم وضع استراتيجية للتخفيف منها. ويجري تحديد مخاطر إدارة المشاريع كذلك من خلال سجلات المخاطر ويتم تحديثها بشكل منتظم في حالة حدوث أي تغييرات عند القيام بزيارات لرصد المشاريع.

١٩ - وتقوم مكاتب البرنامج الإنمائي بشكل سنوي، وكجزء من إطار التخطيط، بتحديد المخاطر التي يتم توحيدها على المستوى المؤسسي ورصدها أثناء السنة من خلال المكاتب ذات الصلة ولجنة إدارة المخاطر، التي يرأسها المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تتوخى السياسة الجديدة لمكافحة الغش إجراء تقييمات متخصصة لمخاطر الغش لتكملة تقييمات المخاطر التي تقوم بها الإدارة المركزية للمخاطر عند تصميم البرامج التي تنطوي على مخاطر عالية من جراء أنواع محددة من الغش، وهي ممارسة جديدة ستستغرق وقتاً لإرسائها.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٤ قام مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بوضع نموذج للتحقيقات الاستباقية سعياً لتحديد مستوى مخاطر الغش الممكن حدوثه في كل مكتب من المكاتب القطرية من أجل الوقوف على المكاتب العالية المخاطر. وفي عام ٢٠١٤، أجرى المكتب تحقيقين استباقيين، كان أحدهما استناداً إلى هذا النموذج. ويعتمد المكتب نهجاً قائماً على تقييم المخاطر في خطة عمله السنوية لمراجعة الحسابات. ويشمل نموذج مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لتقييم مخاطر مراجعة حسابات المكاتب القطرية عوامل الخطر الكمية والنوعية على حد سواء. ومعظم عوامل الخطر الكمية يستقيها المكتب من الأنظمة المؤسسية من قبيل نظام إدارة المخاطر في المؤسسة (أطلس). وتحدد العوامل الكمية على أساس المدخلات المقدمة من إدارات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في مناطق كل منها. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٥ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٢١ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦، يستخدم البرنامج الإنمائي نهجاً ثلاثياً فيما يتعلق بسياسات مكافحة الغش. أولاً، يطبق البرنامج الإنمائي بشكل منهجي سياسة متكاملة للإدارة المركزية للمخاطر، حيث يتوقع أن تقوم الوحدات بتحديد وإبراز المخاطر المحتملة (الخارجية والداخلية على حد سواء) في عمليات التخطيط لدى المنظمة. والمسؤولون المعنيون بالمخاطر مسؤولون عن ضمان أن يتم تحديد وتقييم المخاطر - بما في ذلك الغش - وأن يتم وضع استراتيجية للتخفيف منها. ويشمل هذا مخاطر الغش.

٢٢ - ثانياً، على المستوى المؤسسي، فقد اتخذ فريق أداء العمليات تدابير لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية، بما في ذلك مخاطر الغش. ومن أجل تعزيز نهج البرنامج الإنمائي لإزاء إدارة هذه المخاطر، اضطلع البرنامج الإنمائي، في أيار/مايو ٢٠١٦، باستعراض لمخاطر الغش المؤسسية لديه وقام بوضع خطة عمل متناسبة لإطار إدارة مخاطر الغش من أجل التصدي لها. وتمشيا مع المسؤوليات المؤسسية، فإن هذه الاستراتيجيات لمكافحة الغش وللتخفيف من المخاطر سيجري تنفيذها تحت إشراف مدير مكتب الخدمات الإدارية، على مدى السنتين المقبلتين، مع تقديم تقارير منتظمة إلى فريق أداء العمليات. وتتضمن خطة عمل إطار إدارة المخاطر المجالات الرفيعة المستوى التالية التي سوف تدار مخاطر الغش من خلالها: القيادة، والأشخاص والقدرات، والرصد والرقابة، والبيئة التشغيلية، وعمليات التجميع.

٢٣ - ثالثاً، تتناول سياسة البرنامج الإنمائي لمكافحة الغش على وجه التحديد مخاطر الغش من جانب الشركاء المنفذين. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الإنمائي بصياغة أحكام لإدراجها ضمن وثائق المشاريع الجديدة، وهي تعزز المتطلبات من الشركاء المنفذين بأن يمنعوا الغش، وأن يقوموا بالتحقيق أو بتمكين البرنامج الإنمائي من التحقيق في ادعاءات الغش الموثوقة، وتيسير عودة الأموال المقدمة من البرنامج الإنمائي التي ثبتت إساءة استخدامها. وهذه الأحكام الجديدة سيجري تطبيقها على المشاريع الجديدة التي تتم صياغتها في عام ٢٠١٧.

٢٤ - ونتيجة لهذه المبادرات، ولزيادة الوعي بالغش، يتوقع البرنامج الإنمائي حدوث زيادة في عدد الادعاءات المتعلقة بالغش المبلغ عنها في الأجل القصير. وهذا العدد من شأنه أن ينخفض في الأجلين المتوسط والطويل مع نفاذ استراتيجيات إدارة مخاطر الغش، مع الاعتراف بأن البرنامج الإنمائي يعمل في بيئات عالية المخاطر. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٦ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتوصية ٧، يجري استعراض إطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي بشكل دوري. وسيعزز الاستعراض الاستراتيجي المقبل في عام ٢٠١٧ ضوابط محددة، بما في ذلك الفصل بين المهام، والحاجة إلى وضع ضوابط داخلية وعمليات للموافقة، وضوابط مادية، وضوابط للرصد والإبلاغ المنتظمين، مما يساعد على منع الغش. وقد تم إجراء تكييفات لنظام البرنامج الإنمائي المركزي لتخطيط الموارد من أجل تحديد احتياجات إطار الرقابة الداخلية وضوابط الموافقة على الاستخدام، داخل النظام. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البرنامج الإنمائي لوحات متابعة لرصد وإبراز الاستثناءات. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٧ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٢٦ - وفيما يتعلق بالتوصية ٨، تصدق البيانات المالية والتقارير السنوية للبرنامج الإنمائي المقدمة إلى الهيئات التشريعية/الإدارية على أن "البرنامج الإنمائي ينفذ نظاما سليما لضوابط الرقابة الداخلية لضمان إدماج الإدارة الفعالة للمخاطر في العمليات العادية لسير العمل". ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بوضع نظام للتصديق لفائدة وحداته الداخلية، من المقرر أن ينفذ في عام ٢٠١٧، وهو يوفر أساسا للنظر في إرساء بيان رسمي للرقابة الداخلية. وسيتم النظر في أن يدرج في عملية التصديق تقديم شهادة تتعلق بتدابير مكافحة الغش. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٨ ويؤكد أنها قيد الإنجاز.

٢٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٩، فإن عقود البرنامج الإنمائي واتفاقاته مع البائعين تشمل بالفعل أحكاما متصلة بمكافحة الغش والالتزام بالتعاون مع عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات (منح العقود وإدارتها). وجرى توسيع نطاق سياسة البرنامج الإنمائي الجديدة لمكافحة الغش كي تشمل الشركاء المنفذين. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر أعلاه، قام البرنامج الإنمائي أيضا بصياغة أحكام لإدراجها ضمن وثائق المشاريع الجديدة، وهي تعزز المتطلبات من الشركاء المنفذين بأن يمتنعوا عن الغش، أو أن يقوموا بالتحقيق أو بتمكين البرنامج الإنمائي من التحقيق في ادعاءات الغش الموثوقة، وتيسير عودة الأموال المقدمة من البرنامج الإنمائي التي ثبتت إساءة استخدامها. وهذه الأحكام الجديدة سيجري تطبيقها على المشاريع الجديدة التي تتم صياغتها في عام ٢٠١٧. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٩ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ١٠، أجرى البرنامج الإنمائي تكييفات لنظامه المركزي لتخطيط الموارد في المؤسسة بهدف إدماج إطار الرقابة الداخلية في صلب النظام وإدراج تدابير إضافية لمنع الغش فيما يتصل ببيانات البائعين والمدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البرنامج الإنمائي لوحات متابعة وتقارير للاستثناءات من النظام من أجل رصد الاستثناءات وإبرازها. ومن المتوخى زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي وبرمجيات علم الأدلة الجنائية في عام ٢٠١٧. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ١٠ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتوصية ١١، فإن سياسة البرنامج الإنمائي للحماية من الانتقام تحمي الأفراد ممن لديهم تكاليفات/عقود مع البرنامج الإنمائي (أي الموظفين والمتدربين الداخليين، ومتطوعي الأمم المتحدة والمتعاقدين) الذين قاموا، بحسن نية، بالإبلاغ على النحو الواجب عن ادعاءات سوء السلوك، أو الذين تعاونوا مع عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول. وجرى توسيع نطاق سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة لمكافحة الغش بحيث تشمل الموظفين والأفراد من غير الموظفين والبائعين (الفعليين أو المحتملين)، والشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ١١ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٣٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ١٢، أنشأ البرنامج الإنمائي آلية مركزية لتلقي تقارير ادعاءات الغش، وهي آلية تتبع الممارسات الجيدة. وخط الاتصال المباشر لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من أجل الإبلاغ عن الغش وغيره من المخالفات، تديره جهة مستقلة لتقديم الخدمات نيابة عن البرنامج الإنمائي تدعى "الشبكة The Network"، وهي الآلية/القناة الرئيسية للإبلاغ عن الغش. ويمكن تقديم ادعاءات الغش عبر الإنترنت، أو عن طريق الهاتف أو البريد العادي أو البريد الإلكتروني (الإبلاغ عن الغش وإساءة استعمال السلطة وسوء السلوك). وخط الاتصال المباشر يديره طرف خارجي لتعزيز السرية، وهذا من الممارسات الرائدة. وبعد ذلك يتم فرز الادعاءات الأولية من جانب مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات قبل تسجيلها في النظام باعتبارها شكاوى. ويهدف هذا الفرز إلى ضمان ألا يتم تسجيل سوى البلاغات التي يبدو أنها تتضمن ادعاءات بارتكاب أفعال غير مشروعة من جانب موظفي البرنامج الإنمائي، أو باختلاس أموال من البرنامج الإنمائي ومشاريعه. ثم تخضع جميع الشكاوى المسجلة على تقييم مكنتي أولي للتأكد مما يلي:

- أن المسألة تقع ضمن اختصاص المكتب؛
- أن هذه المسألة يمكن، في ظاهرها، أن تكون قد حدثت؛
- أن هناك معلومات كافية للمضي في إجراء تحقيق؛
- أن إجراء التحقيق هو أفضل مسار للعمل.

ويتم الإقرار باستلام الشكاوى وإعلام صاحبها في أثناء التحقيق وعندما تُغلق القضية، على السواء. ويتم إعلام الكيانات الأخرى أيضا تبعا لموضوع الادعاءات والأطراف المعنية. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ١٢ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٣١ - وفيما يتعلق بالتوصية ١٣، يقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بإعداد تقرير فصلي يُقدّم إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم يتضمن معلومات إحصائية عن أنواع الحالات الواردة. وعلى وجه التحديد، فإن اللجنة تتمتع بموجب اختصاصاتها بولاية تُؤهلها للاستعراض وتقديم المشورة بشأن برنامج تحسين الجودة وضمان الجودة، بما في ذلك إجراء التقييمات الداخلية والخارجية لفائدة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٣٢ - ويقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بتحليل إحصائي عن أنواع الشكاوى الواردة والتي جرى إثباتها من أجل تحديد الاتجاهات والمعلومات الأخرى ذات الصلة بسياساته وبرامجه. وتقوم مديرة البرنامج الإنمائي، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، باستعراض احتياجات المكتب من الموارد سنويا. وفي عام ٢٠١٦، أنجز المكتب استعراضا داخليا لتوقيت عملية التحقيق، وقام باستكمال العملية ومعاييرها. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ١٣ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ١٤، فحيثما يحدد التحقيق ادعاءات موثوقة بأن جريمة ما قد ارتكبت، فإن البروتوكول الساري هو أن يحيل المكتب القانوني للبرنامج الإنمائي القضية إلى مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة لإمكانية الإحالة إلى السلطات الوطنية للتحقيق فيها. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ١٤ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٣٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ١٥، يقوم البرنامج الإنمائي بإعداد عدة تقارير ذات صلة بالغش، وهي:

(أ) تقرير فصلي يقدم إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم يتضمن معلومات إحصائية ومعلومات بشأن الأداء عن أنواع القضايا الواردة؛

(ب) تقرير سنوي يُقدّم إلى المجلس التنفيذي بعنوان ”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات“ (تقرير عام ٢٠١٥ متاح على هذا الرابط الشبكي). ويتضمن هذا التقرير معلومات إحصائية بشأن عدد حالات التحقيقات لدى المكتب وملخصات لجميع حالات الغش وسوء السلوك الأخرى التي تم إثباتها خلال السنة. وهو متاح للعموم؛

(ج) تقرير سنوي عن الخسائر الناجمة عن الغش والغش المفترض يقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات، الذي ينشر ذلك التقرير كتذييل لتقريره المالي وللبليانات المالية المراجعة

لبرنامج الإنمائي (آخر تقرير متاح على هذا الرابط الشبكي). وتقدم هذه البيانات إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة ويتاح للجمهور.

٣٥ - وتصدر مديرة البرنامج تقريراً سنوياً عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة للتصدي للغش والفساد وغيرهما من الأفعال غير المشروعة، (التقرير السنوي الأخير متاح على هذا الرابط الشبكي وهو متاح للجمهور). وفي هذا التقرير، تؤكد مديرة البرنامج الإنمائي عدم التسامح إطلاقاً مع الممارسات غير الأخلاقية وممارسات الفساد. ويقدم هذا التقرير معلومات عن حالات التدابير التأديبية المتخذة ضد الموظفين وكذلك الموظفين السابقين والأفراد الآخرين، من قبيل المتعاقدين. ويبرز التقرير أيضاً الإجراءات التي اتخذت ضد الادعاءات التي ثبتت صحتها لتوعية الموظفين بالنتائج المرتبطة بهذه الأفعال غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينشر البرنامج الإنمائي جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وهي متاحة للجمهور. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ١٥ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

جيم - تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (JIU/REP/2016/5)

٣٦ - تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً" هو تقييم مستقل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة. وقد درس التقرير جدوى منظومة الأمم المتحدة ككل وتربطها وما تحقّقه من قيمة مضافة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها واستخدامها. وهو يتيح أساساً للمساعدة على تشكيل إطار الحوار المتعلق بالدور المستمر لمنظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان والتغييرات اللازمة لتحسين قيمتها النسبية في عالم متنوع وسريع التحوّل يشتمل على جهات فاعلة متعددة تسعى جميعاً إلى تحسين النتائج الإنمائية.

٣٧ - وتتصل جميع التوصيات الخمس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوصية ٣ موجهة إلى مديرة البرنامج، أما التوصيات ١ و ٢ و ٤ و ٥ فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣، يلاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن السمة المميزة لثورة البيانات التي تدعو إليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتمثل في المدخلات التكميلية التي يقدمها مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحسين تنمية القدرات الإحصائية

الوطنية عموماً. وسيتطلب العدد الكبير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي يدعم كل مؤشر منها عدد كبير من أصحاب المصلحة المختلفين، بذل جهود أكبر لتنسيق الجهود عبر منظومات البيانات الأوسع نطاقاً، بغية التقليل إلى أدنى حد من ازدواج الجهود وتحسين الاتساق. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل تنفيذ التوصية ٣ بالطرق التالية:

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي شكلته اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٥ لوضع إطار مؤشرات لأهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠. وقد أكد فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تمتع الدول الأعضاء بحرية التصرف بصورة تامة في هذا المجال ومسؤوليتها الرئيسية عنه من خلال مكاتبها الإحصائية الوطنية؛

(ب) حدد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بالنسبة لكل مؤشر، وكالات "قيمة على البيانات" مكلفة بمسؤوليات المساعدة على ضمان قابلية البيانات القطرية للمقارنة على الصعيد الدولي، وحساب المجاميع الإقليمية والعالمية، وتوفير البيانات في قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية. ومن المتوقع أن تساعد الوكالات المتخصصة ذات الولايات القائمة في مجالها على جمع البيانات من البلدان، ووضع معايير ومنهجيات متفق عليها دولياً، ودعم اعتمادها على الصعيد الوطني، وتعزيز القدرات الإحصائية وآليات الإبلاغ الوطنية؛

(ج) يضطلع البرنامج الإنمائي بالمسؤولية الرئيسية عن ثلاثة مؤشرات في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (نوعية الخدمة العامة، وعمليات صنع القرار الشاملة)، وعن مؤشرين في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (التعاون الإنمائي الفعال)؛

(د) بالإضافة إلى ذلك، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لدعم مؤشرات محددة في إطار الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)، والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (العنف القائم على نوع الجنس)، إلى جانب المساهمات الموضوعية في العديد من المجالات الأخرى من خلال مختلف الشبكات المشتركة بين الوكالات؛

(هـ) يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور قيادي في تعزيز تنمية القدرات الإحصائية الوطنية وإعداد التقارير التحليلية. واستناداً إلى خبرته في دعم إعداد التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، في رئاسة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة لوضع مبادئ توجيهية لإعداد تقارير وطنية عن أهداف التنمية المستدامة. وستساعد هذه التقارير على تتبع التقدم المحرز على الصعيد الوطني وتوفير التحليل لدعم

التنفيذ الوطني الفعال للأهداف. وعلاوة على ذلك، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للاستعراضات الوطنية الطوعية التي تُجريها البلدان المستفيدة من البرامج؛

(و) يشكل الصندوق المعني بأهداف التنمية المستدامة مثالا على تدعيم شبكة العلاقات فيما بين الوكالات، إذ نفذت ١٤ منظمة من منظمات الأمم المتحدة ٢١ برنامجا مشتركا في ٢٢ بلدا؛ وتسمح جميع البرامج المشتركة بين الوكالات من حيث تصميمها بتبادل البيانات بين القطاعات وتعزيز سلاسل قيمة البيانات من بدايتها إلى نهايتها. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٣ ويؤكد أنها قيد الإنجاز.

دال - تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر (JIU/REP/2016/6)

٣٩ - يشكل تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر"، تقييما مستقلا على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي ينفذها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتهدف هذه العملية إلى بحث نوعية عمليات تقييم إطار العمل التي جرت في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ ثم الانتقال إلى استخلاص نتائج من هذه التقييمات بغية تقدير مدى مساهمة منظومة الأمم المتحدة في الحد من الفقر. ويتيح التقرير، على نحو منهجي، فرصة لتحديد وإبراز التحديات المتصلة بالعملية التقييمية لأنشطة إطار العمل من أجل توجيه عملية اتخاذ القرارات لتعزيز القيمة الإجمالية لتقييمات إطار العمل، باعتبار ذلك آلية منظومة الأمم المتحدة للمساءلة والتعلم على الصعيد القطري.

٤٠ - وتتعلق توصية واحدة من أصل التوصيات الخمس الصادرة بالبرنامج الإنمائي. وهذه التوصية هي التوصية ٤ الموجهة إلى مديرة البرنامج

٤١ - يدعم البرنامج الإنمائي عموما هذه التوصية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال عمله الجاري بشأن البرمجة الجيدة النوعية وتعزيز مهمة الرصد والتقييم، هو الأقدر على تحسين مواءمة التقييمات على الصعيد القطري. وسيعزز التوجيه الجديد المتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي ستعتمده مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قريبا، الجهود الرامية إلى زيادة التأزر الإجمالي والحد من الازدواجية في أنشطة التقييم فيما بين منظمات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، يقضي التوجيه المتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مجال رصد الورقات المصاحبة المتعلقة بالنتائج، بإنشاء الفريق العامل التقني المعني بالرصد والتقييم التابع للفريق العامل المعني بالبيانات من أجل التنمية الذي سيكفل مزيدا من الاتساق والكفاءة في تخطيط التقييمات وإجرائها واستخدامها من أجل المساءلة والتعلم.

٤٢ - تُوجّه سياسة التقييم الجديدة التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي اعتمدها المجلس التنفيذي بموجب قراره ٢٠١٦/٢٠١٧، المنظمة الآن نحو تنفيذ تدابير جديدة لتعزيز جودة التقييمات اللامركزية على الصعيد القطري وفائدتها، وتشجع البرنامج الإنمائي على التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولدعم تنفيذ سياسة التقييم، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً عالمياً يهدف إلى تعزيز قدرات التقييم الوطنية. ومن المتوقع أن يكمل هذا المشروع الجهود الرامية إلى تنسيق أنشطة التقييم، بما في ذلك في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي نهاية المطاف زيادة القدرة على إظهار أثر تدخلات الأمم المتحدة على أرض الواقع. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، من خلال التزامه بتعزيز دوره في الأنشطة المشتركة بين الوكالات، على تخفيف عبء المعاملات على جميع الشركاء وتعزيز الكفاءة العامة على الصعيد القطري. ويتوقف التنفيذ الكامل لهذه التوصية على بذل منظمات الأمم المتحدة لجهود متضافرة ترمي إلى مواءمة أنشطتها التقييمية ومعالجة الاختلافات القائمة بين دورات البرمجة والجداول الزمنية والمنهجيات على الصعيد القطري. ولا يقل عن ذلك أهمية بذل جهود مشتركة من جانب منظمات الأمم المتحدة لتعزيز قدرات التقييم الوطنية لكفالة الحصول على أدلة موثوقة بشأن النتائج المشتركة والأثر الحقيقي، من مصادر خارجية مستقلة. ويعتبر المشروع العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز قدرات التقييم الوطنية إسهاماً في هذا الجهد.

هـ - استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية (JIU/REP/2016/7)

٤٣ - يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية"، النتائج النهائية للاستعراض الشامل الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٩. وهو يتناول نطاق التوصيات ١ و ٥ و ٦ الواردة في استعراض وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (JIU/REP/2015/2)، والمتعلقة بما يلي:

- الاتساق على نطاق المنظومة في عمل منظومة الأمم المتحدة دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، مع أخذ الروابط مع الولايات العالمية الأخرى في الاعتبار؛
- الهيكل والتنسيق المؤسسيان لرصد تنفيذ مسار ساموا والإبلاغ عنه؛
- الآليات المؤسسية والإدارية اللازمة للتنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٤ - تتعلق ثلثي من التوصيات التسع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوصية ٥ موجهة إلى مديرة البرنامج، أما التوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨ فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها.

٤٥ - فيما يتعلق بالتوصية ٥، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو نشط في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وتمثل القضايا المتعلقة بتحديات تمويل التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية أولوية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد نهج نهجاً استباقياً في زيادة الوعي بالقضايا المطروحة والعمل على توسيع قاعدة الأدلة لإجراء حوار سياسي بشأن التمويل "المناسب للغرض المنشود" للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولتحقيق ذلك، سعى البرنامج الإنمائي إلى إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لمعالجة قضايا المهشاشة والحصول على التمويل الميسر، وتحديد خيارات التمويل الابتكاري القائمة والجديدة المتاحة للدول النامية الجزرية الصغيرة في سعيها نحو تمويل تنميتها المستدامة. وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا في عام ٢٠١٥، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقريراً عالمياً بعنوان "Financing for development and small island developing states: a snap shot and ways forward" (التمويل من أجل التنمية والدول الجزرية الصغيرة النامية: نظرة سريعة وسبل المضي قدماً). واستكمل ذلك بتقرير إقليمي خاص بمنطقة البحر الكاريبي. ويجري إعداد تقرير إقليمي خاص بمنطقة المحيط الهادئ وسيوضع في صيغته النهائية في عام ٢٠١٧. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إنشاء فريق عامل تقني للنظر في مقاييس المهشاشة، يشمل أصحاب المصلحة الآخرين في الأمم المتحدة وأمانة الكومنولث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدداً من المؤسسات المالية الدولية. ويكمل هذا العمل على المستوى التقني عمل المتابعة الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بشأن خطة عمل أديس أبابا. ويكمل العمل الذي يقوم به هذا الفريق العامل التقني أيضاً عمل تحليلي آخر في إطار ولاية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لوضع مقاييس متعددة الأبعاد للفقر. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك، في الأجلين المتوسط والطويل، على تصنيف البلدان ومن ثم على أهلية الحصول على المنح والقروض التسهيلية من مختلف مصادر التمويل. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٥ ويؤكد أنها قيد الإنجاز.

واو - حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/8)

٤٦ - يزود تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة" أصحاب المصلحة بمعلومات محدّثة عن الحالة الراهنة لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويتناول الاستعراض الأدوار التي تؤديها مهام المراجعة الداخلية للحسابات وخدماتها وهيكلها الإدارية، وينظر في الدور الذي تؤديه لجان المراجعة وتنسيقها مع مراجعي الحسابات الخارجيين عندما يتصل ذلك بالأداء الفعال لهيئات المراجعة الداخلية. ويستكشف الاستعراض أيضاً دور لجان مراجعة الحسابات وتنسيقها مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وذلك في حدود ارتباطهما بالأداء الفعال لهيئات المراجعة الداخلية.

٤٧ - وتتصل أربع من التوصيات التسع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوصيات ٢ و ٥ و ٦ موجهة إلى مديرة البرنامج، أما التوصية ٩ فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي كي ينظر فيها.

٤٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن سلطة تعيين الموظفين سلطة مفوضة من الأمين العام إلى مديرة البرنامج. ويتقيد تعيين رؤساء هيئات مراجعة الحسابات/ الرقابة بإطار المسألة الذي أقره المجلس التنفيذي وبسائر قراراته. وتقوم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، ولجنة الرقابة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإسداء المشورة إلى مديرة البرنامج فيما يتعلق بتعيين رؤساء وحدات الرقابة الداخلية وتقييم أدائهم وإقالتهم. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٢ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، يلاحظ البرنامج الإنمائي أنه على الرغم من القيود التنظيمية الشديدة المفروضة على تمويله، فإن موارد البرنامج المخصصة لمهمة المراجعة الداخلية للحسابات تُركت عند مستوى لا يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة مهمة المراجعة على تحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات وعلى توفير عنصر الضمان المتعلق بمراجعة الحسابات (انظر DP/2016/16). وقد بدأت مهمة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي تجربة اللجوء إلى تحليلات البيانات، التي سيجري تنفيذها بالكامل في عام ٢٠١٧. وقام مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أيضاً بتطبيق الممارسة المتمثلة في مراجعة الحسابات عن بعد، عند وجود ظروف استثنائية تحول فيها الشواغل الأمنية دون إمكانية الوصول إلى مركز العمل. وبغية تقليص مدة العمل الميداني التي تستغرقها المراجعة، قام المكتب بتجربة تحديد مهام مراجعة الحسابات في بداية الفترة بحيث يتم أداء قدر أكبر من العمل في مرحلة التخطيط. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٥ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٥٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن جميع هيئات الرقابة التابعة له، بما في ذلك خدمات المراجعة الداخلية للحسابات، تقوم بإعداد خطة عمل وميزانية تقدمان إلى المجلس التنفيذي مع وثائق الميزانية الأخرى للموافقة عليها. ويتم تخصيص الموارد على أساس الميزانية المتكاملة المعتمدة. وتقوم مهمة المراجعة الداخلية بإعداد خطة العمل والميزانية على أساس تقييم سنوي شامل للمخاطر التي تواجه عالم المراجعة الداخلية. وتجري مهمة المراجعة الداخلية هذا التقييم السنوي للمخاطر بكل استقلالية، ويتم استعراض نتائجه بكل استقلالية كذلك من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم. وكما ذكر آنفاً، فإن الموارد المخصصة لمهمة المراجعة الداخلية للحسابات تحافظ على قدرتها على تحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك التغطية الكافية للمجالات العالية المخاطر، وعلى قدرتها على توفير عنصر الضمان المتعلق بمراجعة الحسابات. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٦ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

زاي - السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/9)

٥١ - يشمل تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة" المنظومة بكاملها ويركز على الخدمات التي ينبغي لإدارة شؤون السلامة والأمن، باعتبارها جهة التنسيق لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، أن توفرها على نحو فعال لمنظومة الأمم المتحدة. ويتناول الاستعراض المسائل الاستراتيجية العامة على نطاق المنظومة، دون التطرق للمجالات التقنية المحددة في السلامة والأمن.

٥٢ - تتصل جميع التوصيات الأربع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٥ موجهة إلى مديرة البرنامج لكي تنظر فيها.

٥٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ٨، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية يتم فعلاً تنفيذها في إطار تنفيذ التوصية ١٤ الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام لعام ٢٠٠٠ (المعروف بـ "تقرير إبراهيمي") الذي أقرته الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية ونفذته إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في عام ٢٠١١. وبعد مشاورات مكثفة مع المنسقين المقيمين ومع الدول الأعضاء، تقرر أن اتفاقاً تكميلياً مع الحكومات المضيفة لا يلقي ترحيب الدول الأعضاء، وبالتالي اعتبرت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية أن هذه التوصية غير مناسبة. وكبدل معقول، وافقت الشبكة على دراسة وسائل مختلفة لتعزيز العلاقات مع سلطات البلدان المضيفة من شأنها أن تشمل نهجاً أكثر شمولاً، وقد شملت هذه الوسائل، ضمن تدابير أخرى، عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين التدريب، والامتنال للسياسات والإجراءات الأمنية، وتعزيز الاتصالات مع الدول الأعضاء. ويجري هذا العمل حالياً ويشكل جزءاً من نظام إدارة المخاطر الأمنية في

نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ١ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٥٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن سياسة منظومة الأمم المتحدة الشاملة للمنظومة بكاملها موجودة بالفعل في "دليل السياسات الأمنية" (الفصل السابع، البند دال، بشأن السلامة على الطرق) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويستمر حالياً تنفيذ حملة السلامة على الطرق والتدريب المتعلق بها كما أن البرنامج الإنمائي يعمل بنشاط في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني باستراتيجية السلامة على الطرق، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وتقوده إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٢ ويؤكد أنها قد أُنجزت.

٥٥ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣، يلاحظ البرنامج الإنمائي أن الامتثال لسياسات البرنامج وإجراءاته التي تشمل الامتثال لتوجيهات/ترتيبات السلامة والأمن، هو مطلب أساسي تم إدراجه بالفعل في استعراضات الأداء لموظفي البرنامج. وبالتالي، فإن إدراج الامتثال لآليات السلامة والأمن إدراجاً صريحاً في استعراضات الأداء لجميع الموظفين قد لا يكون ذا جدوى ما لم تكن هناك حاجة واضحة لفعل ذلك في بعض المكاتب/الوحدات. وقد تم وضع سياسة جديدة للبرنامج الإنمائي بشأن إدارة الأداء وتطويره وسيجري تنفيذها في أوائل عام ٢٠١٧. وستتضمن هذه السياسة إشارة صريحة إلى أنه يُنتظر من الموظفين أن يؤديوا مهامهم على نحو يتماشى مع قيم الأمم المتحدة ومعاييرها في السلوك وأنظمتها وقواعدها وسياساتها. وسيتم، عند اللزوم وقدر الاقتضاء، إصدار رسائل تذكيرية دورية تُذكر بالتزامات الموظفين فيما يتعلق بتوقعات الأداء، بما في ذلك الامتثال للمعايير والأنظمة والقواعد والسياسات. وستشتمل هذه الرسائل التذكيرية أيضاً على عبارات تتعلق تحديداً بالتداعيات الأمنية. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٣ ويؤكد أنها قيد الإنجاز.

٥٦ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، يلاحظ البرنامج الإنمائي أنه سيطلب من جميع موظفيه ذوي المسؤوليات الإشرافية، ابتداءً من عام ٢٠١٧، في إطار جهوده الرامية إلى تحسين أداء موظفيه، الالتزام بتحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بإدارة الأفراد ضمن خطط أدائهم السنوية. وسعيًا لتوضيح ما يُنتظر منهم من حيث الإدارة الجيدة للأفراد، يقوم البرنامج الإنمائي حالياً بإعداد "قائمة مرجعية للمديرين" تحتوي على جميع مؤشرات الأداء ذات الصلة. وستحتوي على مؤشرات السلامة والأمن أيضاً. وبوضع هذا بعين الاعتبار، يقبل البرنامج الإنمائي التوصية ٤ ويؤكد أنها قيد الإنجاز.

حاء - استعراض مدى قبول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذه لها (JIU/ML/2016/10).

٥٧ - تتضمن رسالة الإدارة الموجهة من وحدة التفتيش المشتركة والمعنونة "استعراض مدى قبول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذه لها" استعراضا لمدى قبول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذه لها في الفترة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٢.

٥٨ - وقد نفذ البرنامج الإنمائي، من بين التوصيات الموجهة إليه، جميع التوصيات ذات الصلة التي حظيت بقبوله.

ثالثا - حالة تنفيذ البرنامج الإنمائي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٥٩ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى وحدة التفتيش المشتركة تعزيز الحوار مع المنظمات المشاركة والمساعدة من خلال ذلك في زيادة تنفيذ توصياتها، ترد في المرفقين الثالث والرابع لهذا التقرير (الذين يمكن الاطلاع عليهما في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير الصادرة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤.

٦٠ - يعمل البرنامج الإنمائي على تنفيذ، أو قام بالفعل بتنفيذ، ٨٠ في المائة من التوصيات التسع عشرة ذات الصلة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٥. كما يعمل على تنفيذ، أو قام بالفعل بتنفيذ، ٨٤ في المائة من التوصيات ذات الصلة التي صدرت في عام ٢٠١٤ والبالغ عددها ٣٨ توصية. والبرنامج الإنمائي ملتزم بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة.